

## المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشمول المالي بالجزائر Mobile payments as a tool to boost financial inclusion in Algeria

سارة سعودي<sup>1\*</sup>، عثمان عثمانية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة، الجزائر،

sarra.saoudi@univ-tebessa.dz

<sup>2</sup> مخبر المقاوالاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة، الجزائر،

o.atmania@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/06/06

تاريخ الاستلام: 2023/02/12

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى إبراز دور المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والتطرق إلى واقع الجزائر ومدى تمكنها من التطبيق الفعلي للمفهومين، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المدفوعات عبر الهاتف المحمول تساهم فعلا في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية أمام الفئات المهمشة ماليا، وعليه أوصت الدراسة بضرورة استغلال الجزائر لهذه التقنية والاستفادة من انتشارها الواسع لتحقيق الشمول المالي.

**كلمات مفتاحية:** الدفع الالكتروني، المدفوعات عبر الهاتف المحمول، الشمول المالي، الجزائر.

تصنيفات JEL: G21، Q33.

**Abstract:** The study aims to highlight the role of mobile payments in enhancing financial inclusion in Algeria, by presenting various concepts related to the subject, and addressing the reality of Algeria and the extent to which it is able to effectively apply the two concepts, based on the descriptive analytical approach, The study found that mobile payments actually contribute to enhancing financial inclusion by making financial services available to financially excluded groups, and therefore the study recommended that Algeria should exploit this technology and take advantage of its wide spread to achieve financial inclusion.

**Keywords:** Electronic Payment, Mobile Payments, Financial Inclusion, Algeria.

**Jel Classification Codes:** G2, Q33.

## 1. مقدمة

أدى التطور التكنولوجي والانفجار المعرفي والتقني الذي شهده العالم خلال العقدتين الأخيرين إلى تطور الكثير من المجالات خاصة الاقتصادية والمالي الذي يعرف اليوم تغيرات كبيرة والتي جعلت جميع المعاملات المالية تتم عبر وسائل الكترونية وشبكة الإنترنت والهاتف المحمول الذي أصبح يتم استخدامه كأداة دفع الفواتير وإرسال الأموال من خلال تطبيقات ومواقع إلكترونية، وهذا بعد أن اكتسب أهمية كبيرة في مجال التواصل بين الأفراد وتقريب المسافات وأصبح من الضروريات لكل الأفراد ولمختلف الأعمار والفئات والمستويات، لذا لجأت مختلف المؤسسات المالية والمصرفية إلى اعتماد الهاتف المحمول كوسيلة إلكترونية في عملية الدفع ومختلف المعاملات المالية من خلال ابتكار تطبيقات ومواقع واستحداث وسائل دفع إلكترونية أخرى لتقديم الخدمات المالية بشكل سهل وسريع وغير مكلف ولا يتطلب الحضور الشخصي ولا النقود الورقية مما أدى إلى اندماج العديد من الأفراد المستبعدة في المجال المصرفي والمالي وتحقيق ما يسمى بالشمول المالي الذي يمثل عاملاً مهماً في التخفيف من الفقر وتحسين فرص النمو وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي.

لهذا سعت العديد من الدول ومن بينها الجزائر لمواكبة هذا التطور المتسارع الحاصل في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة الاستفادة من تقنية الهاتف المحمول في تقديم الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي.

## 1.1 إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

كيف تساهم المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

## 2.1 الفرضية الرئيسية: وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال استغلالها كآلية للوصول إلى كافة شرائح المجتمع وذلك بالخصائص المميزة التي تتيحها أمامهم من سهولة وسرعة وتكلفة أقل.

## 3.1 أهمية الدراسة: إكتسب البحث أهميته من أهمية النظم المالية للاقتصاديات المعاصرة،

خاصة في وظيفة تخصيص الأموال في الاقتصاد، بما يخدم أهداف هذا الأخير والمجتمع في ذات الوقت. ومن هنا يعد الشمول المالي على قدر كبير من الأهمية، وهذه الدراسة تبين كيف

يمكن تعزيزه من خلال المدفوعات عبر الهاتف المحمول، في ظل التطور الهائل الذي تعرفه هذه الأخيرة، وتوفر متطلبات استخدامها لدى المجتمعات المعاصرة.

#### 4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من النقاط، أهمها:

- توضيح مفهوم المدفوعات عبر الهاتف المحمول والنماذج المرتبطة بها؛
- تحديد أهمية الشمول المالي في ضوء التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي؛
- فهم الدور الذي تلعبه المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي، وواقع ذلك بالجزائر؛

- دراسة حالة الجزائر وتبسيط الضوء على أهم مبادراتها في هذا المجال.

#### 5.1 منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري باعتباره المنهج الأنسب

المرتکز على جمع معلومات كافية عن موضوع البحث وتقييمها بطريقة موضوعية اعتمادا على الكتب والمقالات والأبحاث أما الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات للخروج بجملة من الاستنتاجات التي تعكس واقع المدفوعات عبر الهاتف المحمول ودورها في تعزيز الشمول المالي بالجزائر.

#### 2. المدفوعات عبر الهاتف المحمول

تعتبر المدفوعات عبر الهاتف المحمول أحد آليات الدفع الإلكتروني الذي يعرف على أنه: "عملية تسوية المعاملات إلكترونيا عبر أجهزة الحاسوب، أو بواسطة الناقل الإلكتروني، وهي الوسائل والأجهزة التقنية الخاصة التي تستخدم كأدوات لإجراء المدفوعات النقدية للأطراف المتعاملين بها، أما وسائل الدفع الإلكترونية فتعرف على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر شبكات الاتصال". (الرؤوف، 2020، صفحة 44)

كانت بداية الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أول مرة في عام 1995، حيث تم إطلاق أول بطاقة مالية عبر الهاتف والتي تم استخدامها في شكل بروتوكول للتطبيقات اللاسلكية (WAP)، لتبدأ البطاقات الذكية اللائقاسية بما فيها المزودة بتقنية FeliCa التي ظهرت لأول مرة في شكل بطاقة الأخطبوط في عام 1997، وسرعان ما أدى التطوير الإضافي لهذه التكنولوجيا من قبل "سوني" و"NXN Semiconductors" إلى إدخال تقنية الاتصالات القريبة المدى (NFC)، وفي عام 2004 أصبحت "NTT DoCoMo" أول شركة مصنعة تدمج تقنية FeliCa في الهواتف المحمولة والهواتف الذكية في سياق إطلاق حل Osaifu-Keitai (محفظة الهاتف المحمول) الناجح، وأعقب

ذلك اعتماد تقنية NFC من قبل شركات بطاقات الائتمان الكبرى "فيزا" و"ماستركارد". (Lerner, 2013، صفحة 04) ومن هنا أثبتت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول قدرتها على التطور كقناة مبيعات لبعض مقدمي الخدمات للتطور بشكل سريع.

ومن خلال ما سبق برز مصطلح المدفوعات عبر الهاتف المحمول والذي عرف على أنه: "الدفع مقابل السلع والخدمات والفواتير باستخدام جهاز محمول مثل الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي أو المساعد الرقمي الشخصي من خلال الاستفادة من تقنيات الاتصالات اللاسلكية وغيرها". (Lerner, 2013, p. 04).

كما تشير المدفوعات عبر الهاتف المحمول إلى أي عملية دفع تتم باستخدام جهاز محمول نظرا لعدم وجود اتصال مادي بين الجهاز وقارئ المدفوعات، وغالبا ما يشار إلى المدفوعات عبر الهاتف المحمول باسم المدفوعات اللائتمسية. (Oliveira, 2016, pp. 54-55)

وعليه يمكن القول بأن المدفوعات عبر الهاتف المحمول هي أحد أنواع الدفع الإلكتروني وجزء من تطبيقات التكنولوجيا المالية، والتي يمكن تعريفها على أنها عملية دفع تتم عن طريق جهاز محمول مقابل الحصول على خدمة أو سلعة يكون فيها الطرفان غير متصلين مباشرة مع بعضهم البعض ويطلق عليها أيضا بمصطلح المدفوعات الرقمية أو غير التلامسية.

كما يختلف مفهوم المدفوعات عبر الهاتف المحمول عن مفهوم الخدمات المالية من خلال المحمول بأن هذه الأخيرة تعتبر خدمة يقدمها البنك لعملائه كجزء من الخدمات الإلكترونية التي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية بواسطة الهاتف الخليوي، أما تحويل الأموال عبر المحمول فهو مصطلح يستخدم للتعبير عن استخدام الهاتف المحمول لسداد المدفوعات للآخرين. (محبوب، 2018، الصفحات 124-125)

ويمكن تطبيق نظام المدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال ثلاث نماذج أساسية، الأول هو إدارة نظام الدفع عبر الهاتف المحمول من قبل البنوك مع فصله عن النظم الأخرى، أما الثاني فيعتمد على قيام شركة تشغيل المحمول بأخذ زمام المبادرة مع حفظ أرصدة جميع المحافظ المحمولة للمستخدمين عن طريق الشركة المشغلة للشبكة في حساب مجمع موثوق لدى أحد البنوك، أما الثالث فهو إنشاء شراكة بين البنوك وشركات المحمول والاستفادة من قدرات كل طرف وخبرته مع الأخذ بالاعتبار القوانين المنظمة لكل منهما، ويكون البنك هو المسئول عن فتح الحساب وتلقي الإيداعات، وشركة المحمول مسئولة عن إدارة الوكلاء وتوفير البنية التحتية للنظام الخاص بعمليات الدفع والتحويل. (محبوب، 2018، الصفحات 125-127)

وتتميز المدفوعات عبر الهاتف المحمول بمجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- الراحة: تمكن العملاء من الدفع بسهولة عن طريق النقر على الهاتف، أو يمكنهم إجراء معاملات عبر الإنترنت باستخدام تطبيقات الدفع الخاصة بهم؛
  - السرعة: تعالج المؤسسات المالية المدفوعات عبر الهاتف المحمول في غمضة عين، هذا ما يجعلها بنفس سرعة معاملة بطاقة الائتمان وإن لم تكن أسرع؛
  - الانتشار والشعبية: ينفق العديد من العملاء الكثير من الأموال باستخدام مدفوعات الهاتف المحمول، ففي عام 2021، أنفق المستهلكون العالميون 1.786 مليار دولار عبر مدفوعات الهاتف المحمول، ويتوقع المحللون الماليون أن يتضاعف هذا الرقم أكثر من ثلاثة أضعاف في غضون السنوات الخمس المقبلة.
  - الحماية: تعتبر المدفوعات عبر الهاتف المحمول من أكثر أشكال التجارة أماناً، وهذا لأنه يتم إجراؤها على الأجهزة المحمولة التي تميل إلى طلب بعض أشكال المصادقة، عادة في شكل بصمة الإصبع أو التعرف على الوجه أو رمز المرور، كما تقوم الأجهزة أيضاً بتشفير عمليات الإرسال الخاصة بها، مما يمنح اللصوص فرصة ضئيلة للغاية لإعتراض بيانات العملاء.
- وهذا ما يجعل المدفوعات عبر الهاتف المحمول قادرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية: الشمول المالي، زيادة عدد المتعاملين مع القطاع المالي، تحقيق فرص نمو اقتصادي من خلال زيادة الكتلة النقدية بالقطاع المصرفي.
- أما الآثار الجانبية لهذه الخدمة يمكن تلخيصها فيما يلي: (العربية، 2013، صفحة 03)
- تداخل الحدود الفاصلة بين عالم المصارف والمؤسسات المالية وعالم شركات المحمول؛
  - قدرة وأهمية جهات أخرى في تقديم خدمات مصرفية نيابة عن المصارف؛
  - الالتزام بالضوابط المصرفية الصارمة في مقابل جذب قاعدة عريضة من العملاء المستهدفين، ومدى تقارب الجهات المنظمة للمصارف والاتصالات والتنسيق في ما بينهما.

## 3. الشمول المالي

يعرف الشمول المالي (Financial Inclusion) بشكل مختلف سواء من قبل المؤسسات المالية المتنوعة أو الأكاديميين المتخصصين، فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي حيث عرفته مجموعة دول العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (شكرين، 2021، صفحة 220)، كما يعرف أيضا على أنه: "تقديم الخدمات المالية للعملاء التجاريين والأفراد الذين تم استبعادهم من النظام بتكلفة ميسورة ومتاحة لهم بسهولة. يتم تقديم الخدمات المالية في المقام الأول من قبل البنوك جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية الأخرى مثل مكتب البريد وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الاستثمار وما إلى ذلك المعروفة مجتمعة باسم القطاع المالي". (Ramananda Singh، 2015، صفحة 15)

ونظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (لخصر، 2018، صفحة 109)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهميتها وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم وتعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

ومن هنا تبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها: (بهوري، 2019، صفحة 164)

- تحديد الأهداف المستقبلية مع تحديد نقاط الضعف والقوة لتعزيز الشمول المالي؛
- تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التطبيق وتحديد سبل وآليات تجاوزها؛
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيدة واحدة؛

- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجازها، وتحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

كما اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي GPFT لدعم بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات القياس، والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، (الدين، 2015) ويتم قياس الشمول المالي في الدول بهدف معرفة مدى قدرتهم على تحقيقه ومدى تطوره ونجاعة الإستراتيجية الوطنية وفعاليتها.

#### 4. دور المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي

أدت الثورة الرقمية التي يشهدها القطاع المالي اليوم إلى تحسين مستويات التمويل الرقمي والدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، مؤكدة على أهمية تقديم الخدمات المالية من خلال الوسائل الرقمية الحديثة، خاصة فيما يخص تلك المقدمة من قبل الحكومات وشركاء التنمية ومقدمي الخدمات، الذين اتفقوا على أنها خطوة مهمة لتحقيق الشمول المالي، حيث أتاح توفير الخدمات مثل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول طرقاً سهلة لدفع التحويلات الإلكترونية للأشخاص المستبعدين مالياً، وذلك من خلال المميزات التي تتيحها هذه التقنيات والتي أكدت فعاليتها في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة نقاط يمكن عرضها فيما يلي:

- تمكن تقنية الدفع عبر الهاتف المحمول من الوصول إلى الشمول المالي الرقمي، حيث وفقاً لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021، أن 71% من البالغين في البلدان النامية يمتلكون الآن حساباً مالياً رسمياً سواء لدى بنك أو مؤسسة خاضعة للقواعد التنظيمية مثل اتحاد ائتماني أو مؤسسة للتمويل الأصغر أو مؤسسة لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مقارنة بنسبة 42% قبل عشر سنوات.

- إمكانية الاستفادة من انتشار الهواتف المحمولة واستغلالها كقناة مبتكرة لتقديم المنتجات المالية الرقمية وإدماج الفئات المهمشة ضمن النظام المصرفي والمالي، حيث يبلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول عبر العالم حوالي 67.1 % أي بما يقارب ثلثي سكان العالم لعام 2022، حيث أن استغلال هذه التقنية قد يساعد في رفع مستويات الشمول المالي، إذ يتيح لمستخدمي الهاتف المحمول إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية طوال الوقت مع توفير الجهد

- والوقت والمال دون عناء الانتقال إلى المؤسسات المالية أو المصرفية خاصة بالنسبة للفئات المهمشة بالمناطق الريفية والتي لا تتوفر فيها المؤسسات المالية والمصرفية.
- تعالج المؤسسات المالية المدفوعات عبر الهاتف المحمول بسرعة فائقة حيث يمكن إنهاء المعاملة خلال بضع دقائق وإن لم تكن بضع ثواني، إذ تجري خطوات المعاملات المالية وتبادل المعلومات والتنسيق بين الأطراف آلياً فور القيام بإجراءات المعاملة دون الحاجة إلى أي وساطة، مما يعني تسريع هذه العملية وإتاحتها أمام المستخدمين خلال 24 س/ا 24 س/ا ومنه تسهيل العمليات المالية أمامهم مما يزيد من مستويات الشمول المالي.
  - إمكانية إنجاز جميع المعاملات المالية والمصرفية إلكترونياً من خلال فضاء إلكتروني بين المستخدمين لتسوية الحساب في المعاملات واستخدام النقود الرقمية مثل البتكوين والبلوكتشين أو من خلال المنصات الرقمية المتاحة، مما يسهل التعاملات المالية إلى حد كبير.
  - لا يكلف استخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول مبالغ كبيرة بل تكون بأسعار ميسورة بما يتماشى وجميع فئات المجتمع وخاصة المهمشة والهشة منها، إذ أن تحويل النقود الإلكترونية عبر الهاتف أو الإنترنت أرخص كثيراً من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية، وبالتالي الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وزيادة الشمولية المالية لغالبية السكان.
  - تحقق تقنية المدفوعات عبر الهاتف المحمول لمستخدميها الأمان والثقة من خلال توفير الحماية لمعلوماتهم وبياناتهم من الاختراق أو القرصنة، وتوفير كافة الضوابط الأمنية التي يتم استخدامها من أجل حماية نظام المعلومات وتخزين ومعالجة البيانات وذلك من خلال برامج ونظم تتضمن كلمة سر مشفرة بين المؤسسة والمستخدم، وبهذا يتم تحقيق الحماية المالية التي تعتبر أحد الشروط الأساسية لتطبيق الشمول المالي.
- كما أن تطوير المدفوعات عبر الهاتف المحمول وتكييفها من خلال الشراكة من أجل تحقيق الشمول المالي كفيل بأن يحسن من مستوياته ويدفع لتعزيز الوصول إلى الائتمان، واستخدام أجهزة الصراف الآلي والمحمولة (ATM)، والمدخرات، وسهولة الوصول إلى كافة المدفوعات الرقمية التي ستساعد في التصدي لتحديات الحصول على التمويل التي قد تعيق على الأرجح نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بتوفير الدعم الذي تحتاجه هذه المشاريع والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، إذ ترتبط الزيادة العالية في الشمول المالي بزيادة مستوى الاستثمار وفرص العمل وارتفاع مستوى الدخل وانخفاض مستوى

الفقر وأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر إلا إذا تمكن عدد كبير من الناس من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وهذا ما يمكن توفيره تقنية المدفوعات عبر الهاتف المحمول.

#### 5. مساهمة المدفوعات عبر الهاتف المحمول في تحقيق الشمول المالي بالجزائر

تعد المدفوعات عبر الهاتف المحمول موضوعا هاما في الصناعة المالية وأولوية قصوى للبنوك بسبب الانتشار المتزايد للهاتف المحمول، حيث في سنة 2022 بلغ عدد سكان العالم 7.91 مليار نسمة، والتي يستخدم أكثر من ثلثهم أي 67.1% منهم الآن الهاتف المحمول، (Data Reportal) كما بلغت سنة 2021 نسبة البالغين الذين يملكون حسابا في بنك أو مؤسسة خاضعة للقواعد التنظيمية كإتحد ائتمان تعاوني أو مؤسسة تمويل أصغر أو مقدم خدمات مالية عبر الهاتف، وازدادت ملكية الحسابات حول العالم بنسبة 50% في السنوات العشر الممتدة من 2011 إلى 2021 وذلك من 51% من البالغين إلى 76% من البالغين، وبين 2017 و2021 ازداد متوسط عدد ملكية الحسابات في البلدان النامية بمقدار 8 نقاط مئوية، وذلك من 63% من البالغين إلى 71% من البالغين، يعزى هذا التوسع إلى حد كبير إلى تبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. (البنك الدولي، 2021)

#### 1.5 واقع الدفع الإلكتروني والمدفوعات عبر الهاتف المحمول في الجزائر

يعتبر التطبيق الفعلي للدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية بالجزائر حديثة العهد، حيث لا تزال في بداياتها ولا تزال مستوياتها بعيدة مقارنة بباقي الدول والمستوى العالمي بشكل عام، وسيتم التطرق من خلال ما يلي إلى الواقع الفعلي للدفع الإلكتروني والمدفوعات عبر الهاتف المحمول بالجزائر.

- مستخدمو الإنترنت في الجزائر: وفق التقرير الرقمي العالمي ل2022 الذي صدر مؤخرا عن موقع Data Reportal بلغ عدد مستخدمي الإنترنت بالجزائر 27,28 مليون مستخدم في جانفي 2022 أي بمعدل 60,6% من إجمالي السكان البالغ عددهم 44,98 مليون نسمة في بداية عام 2022 أي أن مستخدمي الإنترنت قد زادو بمقدار 1.8 مليون بين عامي 2021 و2022 أي بنسبة 7,3 (Data Reportal)، وفيما يلي عرض لتطور مستخدمي الإنترنت بالجزائر.

## الجدول 01: تطور مستخدمي الإنترنت في الجزائر بين 2017 و2022

| السنوات             | 2017  | 2018  | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  |
|---------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المستخدمين بالمليون | 18.00 | 21.00 | 24.48 | 22.71 | 26.35 | 27.26 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المتاحة ضمن التقرير الرقمي العالمي، على الرابط:

<https://datareportal.com/reports/digital>

يلاحظ من الجدول السابق بأن تطور استخدام الإنترنت كان بحوالي 3 ملايين مستخدم للسنوات 2017، 2018، 2019 ليعود للانخفاض سنة 2020 وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا وتدابير الغلق الذي أدى بدوره إلى غلق الكثير من المؤسسات والهيئات خاصة العمومية وبالتالي انخفاض عدد مستخدمي الإنترنت ليعود للارتفاع سنة 2021 لـ 26.35 مليون مستخدم ثم 27.26 مليون مستخدم لسنة 2022 مما يدل على التحسن والتطور النسبي وتوجه الأفراد والمؤسسات بالجزائر نحو استخدام الإنترنت في معاملاتهم وحياتهم اليومية.

- عدد المشتركين في شبكة الهاتف المحمول بالجزائر: والذي سيتم عرضه فيما يلي:

## الجدول 02: تطور عدد مستخدمي شبكة الهاتف المحمول في الجزائر

| السنوات | 2018       | 2019       | 2020       | 2021       | * 2022     |
|---------|------------|------------|------------|------------|------------|
| العدد   | 47 154 264 | 45 502 412 | 45 555 673 | 47 015 757 | 48 504 701 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية)

\* الثلاثي الثالث لسنة 2022

يلاحظ من معطيات الجدول السابق أن عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الجزائر قد وصل في الثلاثي الثالث لسنة 2022 إلى 48 504 701 مشترك، وهو عدد يتجاوز عدد سكان الجزائر الذي بلغ 44,98 مليون شخص بما يعادل نسبة 103,5% سنة 2022 بارتفاع قدر بـ 2,1%، ويرجع ذلك إلى امتلاك شخص واحد لأكثر من شريحة أو خط اتصال، مما يؤكد حقيقة الديناميكية السريعة التي يشهدها قطاع الهاتف المحمول بالجزائر بين مختلف شرائحه وخاصة الشباب بإعتباره وسيلة اتصال شخصية تتيح مختلف الخدمات الاتصالية والإعلامية وحتى المالية والتجارية مثل التسوق والتجارة الإلكترونية، وبهذا يمكن القول بأن الهاتف المحمول أصبح اليوم من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها للوصول لمختلف شرائح المجتمع وتحقيق الشمول المالي وهي بمثابة نقطة قوة يجب إستغلالها من طرف الجزائر.

- نشاط الدفع على الإنترنت: حاليا يوجد 153 تاجر على الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البيبنكي، منذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 13535604 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي:

الجدول 03: تطور عمليات الدفع الإلكتروني بالجزائر للفترة ما بين (2016-2021)

| السنة       | الهاتف /<br>الاتصالات | نقل    | تأمين | كهرباء /<br>ماء | خدمات<br>إدارية | خدمات   | بيع<br>البضائع | إجمالي<br>المعاملات |
|-------------|-----------------------|--------|-------|-----------------|-----------------|---------|----------------|---------------------|
| 2016        | 6.536                 | 388    | 51    | 391             | 0               | 0       | 0              | 7.366               |
| 2017        | 87.286                | 5.677  | 2.467 | 12.414          | 0               | 0       | 0              | 107.844             |
| 2018        | 138.495               | 871    | 6.439 | 29.722          | 1.455           | 0       | 0              | 176.982             |
| 2019        | 141.552               | 6.292  | 8.342 | 38.806          | 2.432           | 5.056   | 0              | 202.480             |
| 2020<br>(*) | 4.210.284             | 11.350 | 4.845 | 85.676          | 68.395          | 213.175 | 235            | 4.593.960           |
| 2021        | 6.993.135             | 72.164 | 8.372 | 120.841         | 155.640         | 457.726 | 13.468         | 7.821.346           |

المصدر: (تجمع النقد الآلي (GIE))

(\*) إنضمام بريد الجزائر

منذ أكتوبر 2016 أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البيبنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقل، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات، وهذا حسب تجمع النقد الآلي، حيث شهدت عمليات الدفع الإلكتروني تطورا كبيرا بعد انضمام مؤسسة بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية، وهذا حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئة.

حيث نلاحظ من الجدول السابق بأن قطاع الهاتف والاتصالات قد تصدرت عمليات الدفع الإلكتروني وأن هذا القطاع شهد قفزة نوعية سنّي 2020 و2021، وذلك يرجع إلى انضمام مؤسسة بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وسياسة هذه المؤسسة في تشجيع المتعاملين على عملية الدفع الإلكتروني واتخاذ الهاتف المحمول كآلية نشطة للتعامل عن بعد، كما نلاحظ تطور قطاع

الخدمات وذلك راجع لأسباب الأزمة الصحية كورونا، أما باقي القطاعات فقد شهدت تطورات بسيطة على مستوى عمليات الدفع الإلكتروني.

- نشاط السحب والدفع على الجهاز النقدي: ويمكن تمثيله وفقا لما يلي:

#### الجدول 04: العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية بالجزائر

| السنة                                             | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 (*) | 2021 |
|---------------------------------------------------|------|------|------|------|----------|------|
| العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة | 1370 | 1443 | 1441 | 1621 | 3030     | 3053 |

المصدر: (تجمع النقد الآلي (GIE))

نلاحظ من خلال الجدول (04) ارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي بنسب متقاربة ليرتفع بحوالي الضعف سنة 2020 وذلك راجع لانضمام مؤسسة البريد والتي تتميز بالانتشار الجغرافي الواسع مما ساعد على انتشار هذه الأجهزة، وتبقى هذه الآلية تعاني من نقص مقارنة بعدد السكان والمساحة الشاسعة للجزائر، وهو دليل على انخفاض مستويات الشمول المالي بالدولة.

#### الجدول 05: نشاط الدفع الإلكتروني بالجزائر

| السنة | عدد أجهزة الدفع الإلكتروني | العدد الإجمالي لمعاملات السحب | العدد الإجمالي لمعاملات الدفع |
|-------|----------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| 2016  | 5049                       | 6 868 031                     | 65 501                        |
| 2017  | 11 985                     | 8 310 170                     | 122 694                       |
| 2018  | 15 397                     | 8 833 913                     | 190 898                       |
| 2019  | 23 762                     | 9 929 652                     | 274 624                       |
| 2020  | 33 945                     | 58 428 933                    | 711 777                       |
| 2021  | 37 561                     | 87 722 789                    | 2 150 529                     |

المصدر: (تجمع النقد الآلي (GIE))

نلاحظ من خلال ما سبق ارتفاع عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بشكل مستمر وبنسب متقاربة خاصة بعد صدور قانون المالية لسنة 2020 الذي أجبر التجار على اقتناءها، مما أدى بدوره إلى ارتفاع عدد معاملات السحب والدفع بشكل متزايد ومستمر خاصة سنة 2020 و2021، وذلك راجع لانضمام مؤسسة بريد الجزائر والتي تعتبر المركز الأساسي والمؤسسة العمومية الأولى لسحب الأموال في الجزائر والتي يعتمد عليها معظم المواطنين في سحب معاشاتهم والأجور بصفة

دورية في معظم القطاعات، وبالنسبة للدفع فيرجع ذلك لسياسة الدولة في تشجيع وتحفيز عمليات الدفع الإلكتروني.

#### - استخدامات خدمة الدفع بالهاتف المحمول بالجزائر

إن تقنية استخدام الهاتف المحمول حديث العهد بالجزائر، حيث كانت أول مبادرة من مؤسسة بريد الجزائر سنة 2020، إذ تم تسميتها "بريد باي" تعمل باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR CODE من أجل دفع مستحقات مشتريات المواطنين، وتعد هذه الخدمة قفزة تكنولوجية نوعية في مجال الدفع الإلكتروني بالجزائر، كما أنه يعد خيارا إستراتيجيا لا يمكن الاستغناء عنه مستقبلا في ظل التطور القائم وسياسة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والتوسع في نطاق التجارة الإلكترونية، وتم ارفاق هذه التقنية بجملة من الإجراءات والتدابير التحفيزية الرامية إلى ترقية منظومة الدفع الإلكتروني والتي من بينها توسيع عمليات تنصيبها لدى التجار بصفة مجانية، بحيث تعتبر هذه الخدمة سهلة وغير مكلفة وتسمح للتجار بتعويض استعمال تقنية نهائيات الدفع الإلكتروني، كما أن هذه العملية لا تحتاج لاتصال مباشر وإنما تتم عبر الهاتف النقال (بريد باي) وتسمح للزبون بدفع المستحقات للتاجر، وذلك عبر تطبيق (بريد موب) بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب هذا الأخير بطريقة جد آمنة، ويستفيد التاجر من هذه الخدمة الرقمية السلسة من خلال انخراطه بتقديم ملفه على مستوى بريد الجزائر، ويشترط على الزبون أن يكون حائزا حسابا بريديا جاريا والبطاقة الذهبية وأن يصرح عن رقم الهاتف أو عن طريق إدخال رقمه في أي صراف آلي لشبكة بريد الجزائر. (اونلاين، 2020)

كما أطلقت شركة اتصالات الجزائر في مجال دعم المدفوعات عبر الهاتف المحمول الفاتورة الالكترونية "EFacture" والتي هي عبارة عن خدمة تسمح بتلقي الفواتير الهاتفية عبر البريد الالكتروني إضافة إلى الفاتورة الكلاسيكية، وهكذا فإنه يتسنى للفرد تسديد فاتورته على مستوى الوكالة التجارية أو من خلال استعمال الهاتف المحمول بواسطة التطبيق الجديد E-Paiement espace client المتاح عبر فضاء الزبون الموجه لتعزيز خدمة التعبئة وتسديد الفواتير. (اتصالات الجزائر)

- البنية التحتية الداعمة لحلول التقنيات المالية في مجال المدفوعات بالجزائر: تتوفر بالجزائر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي، واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع

الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي، كما يجب الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبيع الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يُسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً العمل في مجال الدفع الإلكتروني. (الدولي، 2020، صفحة 16)

- الأطر القانونية الداعمة لأنظمة المدفوعات الإلكترونية بالجزائر: في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني بالجزائر عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين التي تلتها مجموعة من الإجراءات والتي تتمثل أهمها في قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018، وقانون المالية لسنة 2020. كما أنه من أجل اعتماد الدفع بواسطة الهاتف النقال في الجزائر، يجب أن تدار العملية من قبل مؤسسة دفع معتمدة ويجب أن تدعم هذه المؤسسة بطاقتي الدفع المعتمدتين في الجزائر حالياً وهما CIB و الذهبية.

## 2.5 واقع الشمول المالي بالجزائر ودور المدفوعات عبر الهاتف النقال في تعزيزه

يعتبر الشمول المالي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام كبير في الجزائر خاصة في ظل الظروف الراهنة، مما جعله ضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق وتطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع، حيث تنتمي الجزائر إلى مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي والتي تصنف ضمن المجموعة الثانية عالمياً إلى جانب كل من لبنان والأردن وفلسطين والمغرب وتونس، إذ تتراوح معدلات الشمول المالي في هذه المجموعة ما بين 24% و 62%، وقد اعتمد هذا التصنيف على مؤشر بسيط وهو ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية أو مصرفية للبالغين أكثر من 15 سنة، (داية، 2021، صفحة 84) كما احتلت الجزائر المرتبة 141 عالمياً و 13 عربياً بدرجة شمول مالي (FII) 9,62 (حسب البيانات المتوفرة في 2018). وسيتم عرض واقع الشمول المالي بالجزائر وفقاً لما يلي:

- الكثافة المصرفية: يتم من خلالها معرفة مدى توسع شبكة البنوك النشطة وبالتالي قدرتها على توفير الخدمات المالية لأكبر عدد من فئات المجتمع ومدى تحقق الشمولية المصرفية.

الجدول 06: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2020)

| السنوات                                        | 2011  | 2014  | 2017  | *2020 |
|------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|
| عدد وكالات البنوك العمومية                     | 1086  | 1113  | 1146  | 1186  |
| عدد وكالات البنوك الخاصة                       | 274   | 332   | 365   | 504   |
| عدد وكالات المؤسسات المالية                    | 81    | 86    | 95    | -     |
| مجموع عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية | 1441  | 1536  | 1606  | 1690  |
| عدد السكان/ عدد الوكالات                       | 25500 | 25630 | 26309 | 26000 |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (بنك الجزائر، 2018، صفحة 75)، \* (الشروق أونلاين، 2021)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن شبكة وكالات البنوك العمومية والخاصة وكذا وكالات المؤسسات المالية في الجزائر تشهد تطورا طفيفا حيث ارتفع عدد وكالات البنوك العمومية من 1086 وكالة سنة 2011 إلى 1186 وكالة سنة 2020، وعدد وكالات البنوك الخاصة من 274 سنة 2011 إلى 504 وكالة سنة 2020، وعدد وكالات المؤسسات المالية من 81 وكالة سنة 2011 إلى 95 وكالة سنة 2017، فنلاحظ هيمنة شبكة البنوك العمومية في كل سنوات الدراسة بكثافة أكبر من كثافة شبكة البنوك الخاصة وكذا المؤسسات المالية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، وإجمالا بلغ عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية 1441 وكالة سنة 2011 أي ما يمثل وكالة واحدة لكل 25500 شخص، و 1664 وكالة سنة 2020 أي ما يمثل 26000 شخص وهو عدد بعيد كليا عن المعايير الدولية التي تسمح بتغطية وكالة واحدة لكل 10000 شخص مما يدل على ضعف الشمولية البنكية بالجزائر، ومن هنا تبرز أهمية اعتماد تقنية المدفوعات عبر الهاتف المحمول التي من شأنها حل هذه المشكلة وزيادة الشمولية المالية للأفراد دون عناء فتح وكالات بنكية أخرى بإتاحة مختلف الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

- النسب المئوية لأهم المؤشرات الرئيسية للشمول المالي بالجزائر: تم الاعتماد على مؤشرات ملكية الحسابات المالية ونسب الإقراض والادخار للبالغين فوق 15 سنة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

## الجدول 07: النسب المئوية لأهم المؤشرات الرئيسية للشمول المالي بالجزائر

| نسب الإيداع من مؤسسة مالية رسمية للبالغين (+15) |       |       |      | نسب الإقراض في المؤسسات المالية للبالغين (+15) |      |      |      | إجمالي ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين +15 |       |       |       |
|-------------------------------------------------|-------|-------|------|------------------------------------------------|------|------|------|--------------------------------------------------------|-------|-------|-------|
| 2021                                            | 2017  | 2014  | 2011 | 2021                                           | 2017 | 2014 | 2011 | 2021                                                   | 2017  | 2014  | 2011  |
| 16.05                                           | 11.42 | 13.77 | 4.33 | 3.79                                           | 4.95 | 5.82 | 1.50 | 44.10                                                  | 42.78 | 50.58 | 33.29 |
| %                                               | %     | %     | %    | %                                              | %    | %    | %    | %                                                      | %     | %     | %     |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (البنك الدولي، 2021)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تذبذب معدلات الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الأربعة، حيث سجلت ملكية الحسابات المالية ارتفاعا طفيفا عام 2014 وسرعان ما تراجع سنة 2017، والسبب يعود إلى خلل في الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في سنة 2021 وذلك راجع لأزمة كورونا التي دفعت الأفراد إلى استخدام الوسائل الإلكترونية، لكنهم يواجهون عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية، كما تشير البيانات الواردة في الجدول بالنسبة لمؤشر الإقراض إلى أن الإقبال على المؤسسات المالية بغرض الاقتراض والحصول على تمويلات يظل ضعيفا، ويرجع ذلك لتعدد إجراءات الحصول عليها بسبب العوائق الإدارية والتنظيمية من جهة وارتفاع معدلات الفائدة عليها والمبالغ المستحقة من جهة، كما أن هناك عوامل أخرى تؤدي أيضا إلى الابتعاد عن التعامل مع المصارف كالعوامل الدينية وعدم وجود آليات ومنتجات موجهة لمحدودي الدخل والمستبعدين، مما ينتج عنه زيادة المخاطر مع عدم وجود ضمانات حقيقية، أما بالنسبة لمؤشر الادخار يلاحظ انخفاض معدلاته بالجزائر وذلك لعدة أسباب أهمها نقص الوعي المصرفي والتثقيف المالي والجهل بالعمليات المصرفية والمالية وأيضا لأسباب دينية وتفاقم المعاملات التي تحمل صيغة الفوائد، بالإضافة إلى وجود منافذ ادخار أخرى كتوجههم نحو شراء العقارات أو المجوهرات، كما أن معظم فئات المجتمع من ذوي المداخل المتوسطة أو المحدودة يفضلون توجيه مداخلهم نحو الاستهلاك خاصة في ظل ارتفاع الأسعار والتضخم وانخفاض قيمة العملة وزيادة الضرائب.

وهنا تجدر الإشارة إلى إمكانية استفادة الجزائر من تقنية المدفوعات عبر الهاتف المحمول للرفع من مستويات النسب الرئيسية للشمول المالي، حيث يمكنها الزيادة من نسب ملكية الحسابات المالية إذا تم اعتمادها بالشكل الصحيح حيث تقضي على البيروقراطية والإجراءات المعقدة، وتسهل عملية فتح الحسابات عن بعد وإنجاز المعاملات بسرعة ودقة وسهولة وتكاليف ميسرة تتناسب وجميع شرائح المجتمع، وأيضاً تعزز من نسب الإقراض والادخار إذ تتيح أمام متعاملها إمكانية الإطلاع المستمر على حساباتهم ونسب القروض وفوائدها وفترات تسديدها وأيضاً تسهيل عملية الادخار وإتاحة إمكانية الإطلاع على حساباتهم وتحويل الأموال منها وإليها في أي وقت مما يزيد من ثقتهم وتقليل عوامل الخطر بالنسبة لهم.

- النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر: تأتي هذه المؤشرات ضمن السياسات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لدعم الشمول المالي، حيث تفرض بعض المؤسسات على موظفيها استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور أو لدفع الفواتير، مما يدفع الفرد إلى وجوب امتلاك حساب في هذه المؤسسات وامتلاك بطاقة ائتمان أو خصم مصرفي، كما أن استقبال المدفوعات الحكومية في حسابات المؤسسات الرسمية جاء بهدف الرقابة على هذه العمليات من جهة، وبغرض تعزيز الشمول المالي وتحويل الخدمات المالية إلى خدمات إلكترونية وتعزيز سياسة الرقمنة من جهة أخرى.

الجدول 08: النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

| المؤشر                                      | 2011   | 2014   | 2017   | 2021   |
|---------------------------------------------|--------|--------|--------|--------|
| استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور | —      | 15.61% | 8.38%  | 18.73% |
| استخدام الهاتف أو الانترنت لدفع الفواتير    | —      | —      | 2.15%  | 3.57%  |
| ملكية بطاقة ائتمان أو خصم                   | 14.45% | 23.44% | 20.74% | 23.82% |
| استقبال المدفوعات الحكومية في حساب          | —      | 16.14% | 11.53% | 24.22% |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (البنك الدولي، 2021)

من خلال الجدول يتضح لنا بأن النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي بالجزائر عرفت ارتفاعاً خلال سنة 2021، مقارنة بسنوات الدراسة السابقة، ولكن تظل هذه النسب جد ضعيفة مقارنة بنسب الشمول المالي على المستوى العالمي، خاصة مؤشر استخدام

الهاتف أو الإنترنت لدفع الفواتير الذي لم يتعدى نسبة 4% والتي تعتبر نسبة شبه معدومة، وهذا دليل على ضعف الثقافة المالية والإلكترونية للمواطن الجزائري من جهة وفشل سياسة البنوك والمؤسسات المالية في تطبيق التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية والتوجه نحو اعتماد المعاملات الرقمية من جهة أخرى. ومن هنا تبرز ضرورة استغلال الجزائر للإمكانيات والآليات المتاحة أمامها لتعزيز الشمول المالي واعتماد التكنولوجيا المالية والمعاملات الرقمية مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول التي تعد التقنية الأمثل للوصول إلى مختلف فئات المجتمع وتحقيق الشمولية.

**6. خاتمة:** وفي الأخير يمكن القول بأن المدفوعات عبر الهاتف المحمول تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي والزيادة من مستوياته، من خلال عدة نقاط أهمها إتاحة الخدمات المالية أمام مختلف شرائح المجتمع طوال الوقت وإنجاز المعاملات المالية بسهولة وسرعة وبتكلفة أقل، إلا أن الجزائر بالرغم من مبادراتها ومحاولاتها لتطبيق الدفع الإلكتروني وإدراج تقنية الهاتف المحمول كأحد الآليات الفعالة إلا أنها لا تزال جد متأخرة مما يجعل نسب الشمول المالي لديها جد ضئيلة مقارنة بباقي دول العالم، وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سيتم عرضها وفقا لما يلي:

**1.6 نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- تعد المدفوعات عبر الهاتف المحمول أحد آليات الدفع الإلكتروني التي تساهم في تعزيز الشمول المالي الذي يتطلب وصول جميع المواطنين إلى الخدمات المالية بطرق سهلة وتكاليف ميسرة؛
- تتيح المدفوعات عبر الهاتف المحمول عدة مميزات أهمها إنجاز المعاملات المالية بسرعة وسهولة وبتكلفة أقل طوال الوقت؛
- تشير البيانات إلى أن نسبة مستخدمي الهاتف المحمول يمثل 103%، أي أنه يغطي كافة سكان الجزائر مما يجعله من أهم الوسائل التي يمكن للجزائر استغلالها للتنفيذ للخدمات المالية؛
- هيمنة المؤسسات والمصارف العمومية على القطاع المالي الجزائري أدى إلى انعدام المنافسة حيث تقدم جميع هذه المؤسسات والمصارف خدمات ومنتجات مالية تقليدية متشابهة.
- قامت الجزائر بخطوات جادة في تفعيل نظام المدفوعات عبر الهاتف المحمول خاصة مؤسسة بريد الجزائر التي كانت سباقة في المبادرة لتطبيق هذه الآلية.

**2.6 توصيات الدراسة:** وعليه توصي الدراسة، ب:

- ضرورة استغلال الجزائر للتقنيات المالية الحديثة وتوظيفها في القطاع المالي خاصة تقنية الهاتف المحمول الذي يعرف انتشارا واسعا والقادر على خفض مستويات الإقصاء المالي؛
- يجب على الجزائر اتباع سياسة واضحة لتطبيق الشمول المالي وتبني التقنيات المالية الحديثة مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول؛
- يجب على الجزائر توفير البنية التحتية الرقمية التي تساعد على تبني التقنيات الرقمية في المعاملات المالية وتحقيق الشمولية المالية؛
- يجب على الجزائر توفير تشريعية من قوانين وقواعد ملائمة تنظم كيفية سير وعمل مثل هذه المعاملات الإلكترونية وتضمن حقوق مختلف الأطراف؛
- ضرورة إنشاء شراكات بين المؤسسات المالية والبنوك ومتعاملي الهاتف النقال بالجزائر من أجل توسيع نطاق الخدمات المالية وتبادل الخبرات والوصول إلى أكبر عدد من الأفراد؛
- ضرورة طرح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول باتباع مبدأ العمليات المالية المفتوحة ذات البعد الاجتماعي للتمكين الاقتصادي.

#### 7. قائمة المراجع

- Dijital reporte 2022 algeria: (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 26 2022، من Data Reportal <https://datareportal.com/reports/digital-2022-algeria>
- Sankharaj Roy Ramananda Singh. (2015). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management Vol. 5, No. 1.15* ،
- Thomas Lerner. (2013). *Mobile Payment*. Mainz, Germany: Springer Vieweg.
- Tiago André Gonçalves Félix de Oliveira. (2016). *Mobile banking and mobile payment acceptance*. Universidade Nova de Lisboa: NOVA Information Management School.
- إتصالات الجزائر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 28 2022، من إتصالات الجزائر: [/https://www.algeriatelecom.dz/ar](https://www.algeriatelecom.dz/ar)
- أسماء سفاري، أسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق الضمول المالي على الإستقرار المصرفي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الإقتصاد الشئاعي المجلد 11، العدد 1، 84.*
- البنك الدولي. (2021). *قاعدة بيانات المؤشر العالمي 2021*. تاريخ الاسترداد 09 16 2022، من الشوموب المالي والمدفوعات الرقمية والمرونة في عصر COVID-19: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex#sec3>

- الشروق أونلاين. (22 08, 2020). الشروق أونلاين، عبر رمز الاستجابة السريعة "بريد باي": خدمة جديدة بالهاتف النقال لتسهيل دفع مستحقات المشتريات. تاريخ الاسترداد 02, 28, من الشروق أونلاين: الرابط الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com>
- الشروق أونلاين. (05 02, 2021). عدد البنوك في الجزائر "بعيد جدا" عن المعايير الدولية. تاريخ الاسترداد 18 09, 2022، من <https://www.echoroukonline.com/%>
- إلياس كمال الدين. (2015). مفهوم الإشتغال المالي وأهدافه. مجلة الدراسات المالية والمصرفية -الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- الأردن، مجلد 23 ، 10.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2013). نظم الدفع عبر الهاتف المحمول –الأبعاد والقواعد المطلوبة-. صندوق النقد العربي.
- بنك الجزائر. (2018). التقرير لسنوي: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- تجمع النقد الآلي (GIE). (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet> (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.arpc.dz/ar/indic/mobile>
- صندوق النقد الدولي. (2020). التقنيات الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة. صندوق النقد الدولي.
- صورية شني، السعيد بن لخصر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي بجمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد: 02 ، 109.
- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف. (2020). مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر –البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا-. مجلة المشكاة في الإقتصاد والتنمية والقانون، المجلد (05)، العدد (12) ، 44.
- محمد شكرين. (2021). أزمة كوفيد19، حافظ لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 ، 220.
- مراد محبوب. (2018). التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بين المتطلبات والتحديات. مجلة الإجتاهد القانونية والإقتصادية، المجلد (07)، العدد (03) ، 124-125. نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03 ، 164.